أ.د.عبدالحسين العنبكي *: السياسات الاقتصادية الحكومية معززة للاختلالات الهيكلية في الاقتصاد العراقي الحلقة (2)..

ثانيا: تشوه هيكل الدعم الحكومي = تشوه هيكل الاقتصاد

استكمالاً للحلقة الأولى حول استحالة تنويع الاقتصاد العراقي في ظل نفس العقيدة والممارسة والتفكير الاقتصادي وأسلوب إدارة الدولة، نحاول في هذه الورقة وضع اليد على احدى اهم العلل الموروثة في الاقتصاد العراقي، والتي لازالت تغذى من قبل مطالب بعض المختصين وأصحاب القرار وهي تشوه هيكل الدعم الحكومي والممارسات المرافقة له والتي تفضي حتما الى استدامة تشوه هيكل الاقتصاد العراقي ، وهنا يمكن تناول الموضوع في اهم القطاعات الإنتاجية والخدمية الأساسية التي تسهم في تنويع الاقتصاد العراقي وتنقذه من خانة التشوه المستدام وهي :

1- تشوه هيكل الدعم الصناعي:

لن تكون هنالك تنمية في العراق ولن يكون هنالك تنويع اقتصادي ولن يكون هنالك انعتاق من التبعية الاقتصادية والسير بخطى واثقة نحو الاستقلال الاقتصادي ما لم تكن هنالك صناعة حقيقية ، واعني حقيقية هو ان تمتلك القدرة على تطوير النسق التكنلوجي الموروث في ذات الوقت التكيف مع النسق التكنلوجي المستورد المتضمن في الآلات والمعادن وفك الحزم التكنلوجية وامتلاك المعارف الفنية والوقوف بكل جدية وشموخ في موقع متقدم على سلاسل القيم المضافة وإنتاج الابتكارات ، ولكن ، للأسف الشديد هذا لم يحصل ولن يحصل طالما بقينا نعيش بنفس العقيدة ونفس التفكير المعاق في التعاطي مع الدعم الحكومي وفهم دور الدولة ، وما لم يتم بناء قطاع خاص مؤمن بنفسه وليس قطاع يعتاش على عكازات الدولة واحتضانها المستدام ويعتاش اسير ابتزاز الموظفين الفاسدين واسير ارضائهم وشراء ذممهم .

لا يخفى على اهل الاختصاص ان الصناعة تنقسم الى:

أ. صناعة استخراجية
ب. صناعة تحويلية

ت. صناعة تجميعية

فلو افترضنا ان الصناعة تبدأ وتنتهي بالسلسلة ادناه:

A...(B.....Y)....**Z**

فان (A) هي الصناعة الاستخراجية وهي استخراج المعدن من داخل الأرض وبيعه كما هو مادة خام دون حصول أي تحويلات على شكله وتركيبته واستخدامه وخواصه ومزاياه وتكون هذه المرحلة اقل المراحل استخداما للتقنيات والمعارف ونحن في العراق لدينا النفط الخام هو المهيمن رغم وجود الكثير من المعادن المدخرة ، فالنفط اقل القطاعات استخداما للعمالة وأكثرها توليدا للدخل القومي ، والى الان العراق يستورد الكثير من المشتقات النفطية وهذا يعني انه بلد مسترخي ومرتاح للبقاء حبيس المرحلة الاستخراجية ولا توجد إرادة للتحول الى الصناعة النفطية التحويلية ولا زالت المصافي متهالكة ولا يوجد تحديث لخطوط الإنتاج ولا تنتج بنقاوة عالية وتكون ملوثة للبيئة وبالتبعية فان ما تحدثه من مشاكل بيئية وامراض سرطانية تجعل العراق ينفق على الصحة تخصيصات كبيرة لمواجهة تلك الامراض المصاحبة للتلوث ، فضلاً عن رداءة نوعية المشتقات وما يترتب عليه من اندثار متسارع في المكائن والآلات والسيارات وغيرها ، فهي مبنية على حسابات غير اقتصادية ناهيك عن بيع البرميل الخام بسعر منخفض تتحكم به الأسواق العالمية بمعدل (50-70$) للبرميل فيما نخسر فرصة بديلة في الصناعة التحويلية حيث يمكن ان يولد البرميل الواحد اضعاف القيمة المضافة فيما لو دخل في دورة التصفية ، ومع ذلك فان العراق منذ عقود وهو حبيس هذه المرحلة الأولية ، وتتحمل الحكومة دعم كبير جداً لأسعار المشتقات النفطية لإرضاء الجماهير وامتصاص غضبها فصار هذا الدعم الوسادة المريحة لقادة قطاع النفط تجعلهم مستقرين ومرتاحين في بقائهم حبيسي مرحلة الإنتاج الأولى (الاستخراج A) دون الحاجة الى التحول الى (الصناعة التحويلية B..Y) بشكل ممنهج ومدروس وجاد.

اما المرحلة (Z) فهي المرحلة المتمثلة بالصناعة التجميعية حيث (تجميع ، تغليف ، تعبئة ، تجزئة) وهي لا تتضمن أي جهود تكنلوجية ومعرفية مهمة ولا تحتاج الى رؤوس أموال كبيرة ، ولدينا مئات الأمثلة على هذه الصناعة من بينها صناعة السيارات والصناعات الغذائية كالزيوت والسكر وغيرها .التي تأتي مدخلاتها الأجنبية معفية او شبه معفية من التعرفة الكمركية لأنها

مدعومة بحجة حماية المنتج الوطني ، فيما تكون مخرجاتها محمية (بنفس الحجة) بجدران كمركية عالية او بمنع استيراد السلع المشابهة لها ، وهي صناعة ليس فيها قيمة مضافة ولا توفر استقلال صناعي وتعاظم التبعية الصناعية لتعاظم المدخل الأجنبي فيها وتمنع من استكمال الحلقات الصناعية داخل البلد لأن مدخلاتها المعفية من التعرفة او المستوردة بسعر صرف تمييزي وغيرها لا تسمح بنشوء صناعة لتلك المدخلات او السلع الوسيطة لاحلال تلك المدخلات بالمنتج المحلي فيبقى المنتج النهائي في المرحلة (Z) التجميعية يحقق أرباح كبيرة بفضل مدخلاته الرخيصة ومخرجاته المحمية كون الحماية له باتجاهين (المستخدم والمنتج) و عليه فان المنتج او المستثمر لا يحتاج الى تطوير تقنيات او تحسين النوعية طالما هو يحقق الأرباح السهلة المتولدة عن الحماية المفرطة المستدامة الممتلئة بإعفاء مدخلاته الأجنبية من التعرفة الكمركية ومنع استيراد السلع المشابهة للسلعة النهائية التي هو ينتجها فيبقى المنتج حبيس المرحلة الأخيرة (التجميعية Z) وعليه فان المنتجين لا يجدون حاجة الى الغوص في الصناعة التحويلية وما تحتاجه من بنى تحتية ومعارف وتكنولوجيا وأسلوب انتاج متطور وتحمل مخاطر طالما هم محميين ويربحون.

امام هذه الصورة التي يخلقها التشوه والغلو في الدعم الحكومي للمنتجين في المرحلتين (A) و (Z) ، تكون الصناعة التحويلية في العراق غائبة اصلاً والمتمثلة بالمراحل (B..Y) وهذه الصناعة هي المسؤولة عن ادخال التقنيات والمعارف وخلق القيم المضافة وتوفير فرص العمل الكبيرة وحصول اندماج وتوعية لشبابنا في التواصل مع المستويات التكنولوجية والمعرفية التي تحصل في العالم والتكييف معها، وبذلك نخسر عوامل تحفيز عقول شبابنا على الابتكار والابداع واحتلال المكانة اللائقة في سلم امتلاك مفاتيح خلق التكنلوجيا وليس استخدام التكنلوجيا وتشغيلها فقط ، كما هو حاصل في (A) و (Z) ، المراحل المعقدة والمهمة في الصناعة التحويلية هي التي تحد من التبعية الصناعية وهي التي توفر الاستقلال الصناعي والاقتصادي وهي الخالقة للقيم المضافة وهي الموزعة للدخول العالية لعناصر الإنتاج وهي التي تحرك التشابكات الامامية والخلفية وخالقة للحثوث الامامية والخلفية التي توفر التكامل الاقتصادي القطاعي والتنويع الاقتصادي والتخلص من التشوه والاختلال الهيكلي وتزيد من مساهمة القطاعات الحقيقية في الناتج الحقيقية في الناتج المحلي الإجمالي GDP ونحن نخسر كل ذلك فضل الحواضن الحمائية المشوهة.

2- تشوه هيكل الدعم الزراعي:

يذكر الاقتصادي فرانسوا بيرو في عبارته الشهيرة، (أي الصناعات ندعم واي الزراعات ؟ قائلاً في اجابته ، علينا ان ندعم أي صناعات مرتبطة باي زراعات) وهذه دعوة واضحة لتعزيز التشابك القطاعي ، ولن يكون ذلك ممكناً طبعاً الا بإصلاح هيكل الدعم اولاً ، فالقطاع الزراعي هو الاخر فيه زراعات حبيسة في المرحلة (A) أي انتاج الأرض للمحصول الخام الذي يباع كمحصول خام وتنتهي دورة حياته التجارية عند هذه المرحلة لأنه لا توجد رؤيا ولا تفكير ولا إمكانيات ولا رغبات لدى المزارعين في المرحلة (A) لمد نظره الى المراحل اللاحقة ويبقى حبيس المرحلة (A) طالما انه يحصل على مدخلات انتاج مدعومة وشبه مجانية دون الحاجة الى التحول نحو تقنيات الإنتاج الأكثر كلفة (تقنيات الري ، تقنيات البذار ، تقنيات التسميد ، تقنيات الجني ، وتقنيات تحسين النوع ، وتقنيات الخزن والنقل وغيرها) طالما الفلاح مستقر ومنشغل بأجندات أخرى ، كالوجاهة الاجتماعية والمضايف والتباهي والتفاخر والسنائن العشائرية ، فهو مرتاح لان مدخلاته مدعومة ومخرجاته اما مستلمة من قبل الحكومة بسعر مدعوم يمثل ضعف أسعار البورصات العالمية ، او ان هنالك من يمسك عتلة فتح الاستيراد ومنع الاستيراد للمحاصيل التي ينتجها في المواسم التي ينتج فيها ، فهو مستقر ومتوازن وان كان توازنه في مستوى متخلف (لا يهم) فهو يمثل استقرار يشغله في اجندات أخرى غير التفكير بتعظيم الإنتاج وغلة الأرض ، فضلاً عن ان 96% من الأراضي الزراعية هي مملوكة الرقبة للحكومة، والحكومة مكنت المزارعين منها اما بعقد او باللزمة او في الغالب بالاستيلاء عليها في ظل وجود اسوء إدارة أراضي (Land Management) في العراق تجعل الدومين العام يدار بأسوأ أسلوب ولا يولد عائد مهم يمكن ان يساهم في تنويع الاقتصاد بقدر ما يساهم في استرخاء المزارعين وتطاولهم على المال العام والقانون وإشاعة ثقافة الاتكال على الدولة في كل شيء ، والاستغلال الجائر للأرض او الاستخدام غير الاقتصادي كإقامة الدور الزراعية المفتوحة المساحة ، والغلو في المناسبات والمشاكل الاجتماعية الناجمة عن الاسترخاء والفراغ وعدم احترام عامل الزمن ، وعندما يسترخي المزارع ويبقى حبيس أساليب الإنتاج الكلاسيكية تنقطع عنده سلسلة القيمة المضافة دون ان تمتد لأنشطة أخرى فيبقى حبيس الإنتاج الاولي الذي لا تتوفر فيه ابسط الشروط الاقتصادية حيث الهدر المفرط

في استخدام المياه للسقي والهدر في استخدام المدخلات (الأسمدة والبذور والمبيدات) وتراجع غلة الدونم دون الحاجة الى التحول الى (الزراعة الصناعية) أي تصنيع منتجه الاولي فيبيعه خام ولا يحتاج الى التخزين الموسمي لمواجهة ظروف المناخ ومعادلة السوق ولا يحتاج حتى الى ابسط عمليات التنظيف والتغليف اللائق التي تساهم في التسويق اللائق ولا التصنيع ولا التصدير، بالنتيجة ليس له أي موقع في سلاسل القيم المضافة عالمياً كي يستدل على الطالبون الأجانب فيتوسع انتاجه بتوسع الطلب ، ولا يحتاج الى الاستفادة من اقتصاديات الحجم الواسع (Economies of Scale) لأنه محدود في قدراته التنظيمية ذلك ان الجهة المعنية بإرشاده وتنمية قدراته ورسم السياسات له واقصد (وزارة الزراعة) منهمكة في إدارة فوضى الدعم وفوضى المنع والسماح للاستيراد والتصدير وفوضى التدخلات والمماحكات وربما المهادنات الفردية والجزئية لهذا القطاع دون رسم سياسات زراعية كلية، ولذلك صار المزارع لا يفكر بالاستثمار او تأسيس شركة زراعية تستهدف آلاف الدونمات لأنه مستقر في المستوى المتخلف .

من جانب اخر فان عدم حصول تغييرات في أساليب انتاجه الكلاسيكية تجعله لا يحدث حثوث (خلفية وامامية) تساهم في تعويض استيراد المدخلات من خلال انتاجها محلياً ، حتى ابسط الآلات كالمرشات الزراعية التي لا تتعدى كونها (ماطور دفع الماء وانابيب مثقوبة) يمكن تصنيعها من ابسط الحدادين تستورد من الخارج بملايين الدولارات ومن قبل القطاع الحكومي حصرا وهو الأكثر فساداً والاعلى كلفا تحت لافتة دعم المزارعين لكي تعتاش الشركة العامة للتجهيزات الزراعية على تجارة تلك المعدات فيكون وسيط سيئ بين المصنع الأجنبي والمزارع العراقي ، ولازلنا ننتظر ان يسمح للقطاع الخاص باستيراد او تصنيع تلك المرشات وغيرها الا ان التاجر الحكومي المحتكر (الشركة المذكورة) تدفع أي تاجر او مصنع قطاع خاص من السوق لتبقى محتكرة مستخدمين مختلف الأساليب المسنودة إداريا بالنفوذ والسلطة الحكومية ، وعندما يبقى هذا الخصام بين الزراعة والصناعة ولا يحفز احدهما الاخر بفضل الدعم الذي يوجهه موظفي الدولة باتجاه الاستيراد لكل شيء ، فسوف يتوقف التحفيز القطاعي ويتوقف تنويع الاقتصاد حتما بفضل الدعم المشوه للزراعة والصناعة ، ليس الامر عند هذا الحد بل ان البقاء عند الإنتاج الاولي الزراعي الهش في ظل دعم حكومي مشوه لم يوجه مثلاً لبناء سدود تحصر السيول الموسمية القادمة من دول الجوار وانما يبقى الدعم

على شكل تعويضات المحاصيل المتضررة من السيولة للمزارعين ، وتظهر ارقام التعويضات وتتراكم سنة بعد أخرى وفيضان بعد اخر في موازنتنا العامة المترهلة دون ان يفكر احد بتغيير هيكل الدعم لتفادي الخسائر ، في حين يجتهد المزارعين بإضافة مساحات تالفة أوسع من خلال شراء ذمم موظفين فاسدين ويجتهد الموظفين في إيجاد المعرقلات لابتزازهم فيلتقي النفعيين من بقاء الوضع على ما هو عليه في مساحة فساد عملاقة تتعاظم سنة بعد أخرى نتيجة تأجيل الحلول الجذرية، وكلما طرحنا حلا جذريا ينظر اليك المعالي الفلاني او الفلاني بنظرة لؤم قائلا (ان الظرف الذي يمر به البلد لا يسمح بهذا الحل) هذه الحجة التي تستخدم وتطرق مسامعي على الأقل منذ 20 عاما، فيا ترى متى ستسمح ظروف البلد بالحلول الجذرية ، فاذا كانت ظروفنا مستدامة لماذا لا نعتمد الحلول المستدامة ونلجأ دائما للترقيعات الوقتية التي تعاظم المشكلة وتصعب مهمة الحل الجذري، انها بالتأكيد المصالح الشخصية والفئوية والحزبية والمتضرر الأكبر هو العراق والموازنة العامة للدولة التي تغرق في أنواع التعويضات وأنواع القروض المعدومة التي منحت لمزارعين بشكل غير مدروس وتواجه مشكلة عدم السداد .

عليه لابد من دفع الصناعة والزراعة الأولية نحو منطقة الصناعة التحويلية أي عند (B..C..D) ولابد من سحب الصناعة التجميعية نحو منطقة الصناعة التحويلية أي عند (S..W..Y) من اجل ردم الفجوة التكنولوجية شيئا فشيئا وجني قيم مضافة تكون كفيلة بتنويع الاقتصاد وتحقيق المزيد من الاستقلال الاقتصادي وتقليص التبعية للخارج.

3- تشوه هيكل دعم قطاع الخدمات:

قد تكون الخدمات اكثر أهمية من القطاعين السابقين لان توفرها سوف يقلل كثيرا من كلف الإنتاج في القطاعين الزراعي والصناعي وتجعل الإنتاج النهائي للقطاعين منافسا، فهو قطاع مساند لجميع القطاعات الحقيقية كما انه مساند لظروف العيش وطبيعة العيش وقد تحدثت في دراسات سابقة عن هوامش الدعم في أسعار الماء والكهرباء والمجاري والوقود واستخدام الطرق والجسور، فان أسعار هذه الخدمات الشبه مجانية بحجة حماية المستوى المعيشي للناس وحماية المنتجين المحليين لخفض كلفهم هي كلمة حق يراد بها باطل، فالشعار المرفوع يبدو حسنا ، الا انه في الحقيقة يمثل تدمير للناس التي تضطر الى دفع الكثير من الكلف لاصحاب المولدات للحصول على الكهرباء وكلف تخزين الماء وكلف ضخه لانه ضعيف

ومتاعب انتظار تشغيل (ماطورات الماء) اطراف الليل لتصعيد الماء الى سطوح المنازل ، وكلف الوقت والازعاج ومخاطر المطبات والزحامات على طرق وجسور متهالكة كان يمكن ان تجبى منها بعض الجبايات لصيانتها واستدامتها، ناهيك عن ان سوء توصيل تلك الخدمات تشل الأنشطة الاقتصادية وتسيئ الى سمعة قطاعات مهمة ومهملة في العراق كالقطاع السياحي الذي يمكن ان يأتي بعد النفط في توليد الدخول فيما لو احسنا إيصال الخدمات المناسبة لها ، فلو تم إزالة الدعم المزعوم في أسعار تلك الخدمات وايصال خدمات محترمة تمنع وتعصم الناس والمستثمرين والمنتجين والمستخدمين من اللجوء و البحث عن مصادر أخرى لتلك الخدمات لتعويض النقص الحكومي فيها وعادة ما تكون تلك المصادر مكلفة ومزعجة فان جميع القطاعات الاقتصادية يمكن ان تعمل بالشكل الذي يعزز التنويع الاقتصادي ويخرجنا من خانة التشوه الهيكلي ، ولذلك فان علينا جديا إعادة النظر في هياكل الدعم الحكومي المشوه اذا ما اردنا جادين معالجة التشوه الهيكلي.

(*) المستشار الاقتصادي في الأمانة العامة لمجلس الوزراء

حقوق النشر محفوظة لشبكة الاقتصاديين العراقيين. يسمح بأعادة النشر بشرط الإشارة الى المصدر.
14 نيسان 2022

Iraqi Economists Network – شبكة الاقتصاديين العراقيين